

# الفصل الأول التلقيح الداخلي

ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التلقيح الصناعي لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: حكم التلقيح الداخلي بين الزوجين من الناحية الشرعية.

المبحث الثالث: شروط التلقيح الداخلي بين الزوجين من الناحية الشرعية.



## المبحث الأول

### تعريف التلقيح الصناعي لغة واصطلاحاً

#### أولاً: تعريف التلقيح لغة

من لقح الفحل الناقة: أحبلها، فُلِّحَتْ بالولد للبناء للمفعول، فهي ملقوحة على أصل الفاعل قبل الزيادة، فالولد ملقوح به، وتجمع على ملاقيح، ومعنى الملاقيح: ما في بطون النوق من الأجنة<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: تعريف التلقيح اصطلاحاً

هو: نفوذ الحيوانات المنوية الذكرية في البويضات الأنثوية<sup>(٢)</sup>.

#### ثالثاً: تعريف التلقيح الداخلي

هو نقل المني صناعياً من ذكر الرجل إلى مهبل الأنثى؛ بقصد إحداث الحمل<sup>(٣)</sup>، أو (هو أن يأخذ السائل المنوي حاراً غير بارد، بعد وضعه في إناء نظيف معقم غير مبلل بالماء، ويسحب بمحقن خاص ليزرق في فوهة عنق الرحم ليدخل إلى الرحم رأساً)، وتترك المرأة بعدها ممدودة على ظهرها مدة ساعة لتساعد النطف على الوصول إلى الجهاز التناسلي، حيث تنتظرها البيضة في البوق، ولا تجرى هذه العملية إلا في اليوم المحدد للتبويض، أي: يوم خروج البيضة، ويستطيع الطبيب

(١) انظر: المصباح المنير، ص: ٨٥٧، مختار الصحاح، ص: ٦٠٢، لسان العرب ٢/٥٧٩.

(٢) ثبوت النسب للدكتور ياسين الخطيب، ص: ٢٨٣.

(٣) الموسوعة الطبية الحديثة ٤/٥٣٠.

تحديد هذا اليوم بمراقبة حرارة المرأة طيلة الشهر، ومراقبة دورتها الطمثية، أي: الحيض لأشهر ثلاثة سابقة، أو بوضع الأوراق الملونة على عنق الرحم، والتأكد من وجود السكر، أي: انطلاق البيضة<sup>(١)</sup>.

وإذا كان الزوج عنيماً أي: فاقداً القدرة على الجماع فإن من الممكن أن ينقل إفرازه المنوي إلى مهبل زوجته باستخدام طرق صناعية، وفي هذه الحالة يمكن أن يحدث لزوجه الحمل، ما دام هو مخصباً، أي: غير عقيم<sup>(٢)</sup>.

ويستوي في ذلك أن تكون النطفة المذكورة المستخدمة في عملية التلقيح طازجة أو مجمدة، وإن كان الأطباء يفضلون النوع الأول؛ لأن معدل نجاح عملية التلقيح تكون حينئذ أعلى مما لو كانت استخدمت نطفة مجمدة، كما أن استخدام النطفة المجمدة يثير بعض المشكلات، كما سيأتي<sup>(٣)</sup>.

ويلاحظ على هذه الصورة أو الوسيلة ما يأتي:

أولاً: أنها تقوم على استبعاد الاتصال الجنسي بين الرجل والمرأة، كوسيلة للإنجاب، ليحل محله حقن النطفة المذكورة في مهبل المرأة الراغبة في الحمل.

ثانياً: أن دور الطبيب هنا وإن كان ضرورياً لا غنى عنه إلا أنه محدود، إذا ما قورن بدوره في الصور والوسائل الأخرى؛ إذ يقتصر دور الطبيب على حقن النطفة المذكورة في رحم المرأة التي ترغب في الحمل.

ثالثاً: أنها قد تكون بين الزوجين، وقد تكون بتدخل أحد الأغيار، بحسب نوع العقم الذي يعاني منه الرجل، لكنها وسيلة سواء كانت بين الزوجين أو بتدخل من قبل الغير لعلاج عقم الرجل عموماً<sup>(٤)</sup>.

(١) العلاقات الجنسية غير الشرعية وعقوبتها في الشريعة والقانون ١١٥/١، وأطفال تحت الطلب، ص: ٢٧٤.

(٢) انظر: ثبوت النسب للدكتور ياسين ناصر الخطيب، ص: ٢٨٨.

(٣) راجع: ص ١٥٣ من هذا الكتاب.

(٤) الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة، ص: ٥٧-٥٨.

## المبحث الثاني

### حكم التلقيح الداخلي بين الزوجين من الناحية الشرعية

الأصل في الحمل أن يكون نتيجة للإخصاب الداخلي؛ ونتيجةً لالتقاء نطفة الرجل ببيضة المرأة داخل الرحم التقاء مباشراً عن طريق الاتصال الجنسي، فوسيلة الإنجاب أصلاً هي الاتصال الجنسي الطبيعي الكامل المباشر بين الزوجين.

لكن إذا كان يشترط في الإخصاب أن يكون ناتجاً عن اتصال حلال، فهل يشترط أن يكون التقاء النطفة الذكرية بالبيضة الأنثوية ناتجاً عن الاتصال بالجنس؟

تبدو أهمية هذا السؤال من حيث إن الإنجاب الطبيعي لا يختلف عن التلقيح الصناعي الداخلي، إلا في وسيلة إيصال ماء الرجل إلى المكان المناسب في مهبل المرأة أرحمها، فهي الاتصال الجنسي في الإنجاب الطبيعي، وهي الحقن في التلقيح الصناعي الداخلي.

التلقيح الصناعي الداخلي ليس جديداً تماماً، فهو معروف عند الفقهاء من قديم، وإن كانوا لم يعرفوه في صورته الحديثة، بيد أنهم عرفوا شيئاً قريباً منه يسمى استدخال المنى؛ لذا سنعرض لأقوال الفقهاء وأدلتهم في الإنجاب الصناعي الداخلي قديماً وحديثاً.

اختلف الفقهاء في حكم الاستدخال (التلقيح الداخلي) على قولين:

**القول الأول:** يعتبر استدخال المنى إلى فرج المرأة بمثابة الوطء، واشترطوا أن يكون المنى المستدخل محترماً، ثم اختلفوا هل يشترط احترامه حال دخوله، أو حال استدخاله، أو في كلا الحالين، على أقوال سنذكرها في ثنايا كلامنا.

وإليك بعضاً من نصوص الفقهاء في الاستدخال.

## أولاً: الشافعية

يقول البجيرمي<sup>(١)</sup> في حاشيته: (وكالوطة في وجوب الاعتداد استدخال المنى المحترم حال خروجه، ولو باعتبار الواقع فيما يظهر، وكذا لو خرج المنى بوطة زوجته ظاناً أنها أجنبية، فاستدخلته زوجة أخرى أو أجنبية اعتباراً بالواقع دون اعتقاده)<sup>(٢)</sup>.

ويقصد بالمنى المحترم حال خروجه في الواقع: هو أن يخرج بطريق مشروع، كما إذا أخرجه لزوجته، وسواء كان الاستدخال محترماً أي بطريق مشروع كما إذا نقل لزوجة أخرى له، أو غير محترم كما إذا نقل لأجنبية عنه فإن هذا النقل غير محترم<sup>(٣)</sup>.

وفي موضع آخر يقول: (وهل خروج المنى باستمناء يده كخروجه بالزنا بجامع كل منهما لذاته حتى لا تجب العدة باستدخاله؟ ولا يلحقه الولد المنعقد منه؟ فيه نظر)<sup>(٤)</sup>.

ثم علق البجيرمي بعد ذلك على عبارة قوله: (المحترم حال خروجه) فقال: (إن هذا يخالف رأي ابن حجر<sup>(٥)</sup>، حيث اشترط دخولاً وخروجاً)<sup>(٦)</sup>.

(١) هو: سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي الأزهري، ولد ببجريم سنة ١١٣١ هـ. من مؤلفاته: «حاشية على شرح المنهج»، و«تحفة الحبيب على شرح الخطيب». توفي سنة ١٢٢١ هـ.

انظر في ترجمته: عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي ٢٤/٤.

(٢) انظر: تحفة الحبيب على شرح الخطيب للبجيرمي على الإقناع لحل ألفاظ أبي شجاع للشيخ الشربيني الخطيب ٣٨/٤.

(٣) الفكر الإسلامي والقضايا الطبية المعاصرة للدكتور شوقي عبده الساهي ص: ٨٣.

(٤) انظر: تحفة الحبيب على شرح الخطيب ٣٨/٤.

(٥) هو: أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، السعدي الأنصاري الشافعي، شهاب الدين أبو العباس، ولد في محلة أبي هيثم بإقليم الغربية بمصر، سنة ٩٠٩ هـ، وتوفي بمكة سنة ٩٩٣ هـ. من مصنفاته الكثيرة: «تحفة المحتاج لشرح المنهاج»، و«مبلغ الأدب في فضل العرب»، وغيرهما.

انظر في ترجمته: معجم المؤلفين لعمر كحالة ١٥٢/٢.

(٦) انظر: تحفة الحبيب على شرح الخطيب ٣٨/٤.

وقد أورد البجيرمي من صور عدم الاحترام حال دخول المنى: (كما إذا احتلم الزوج وأخذت الزوجة منيه في فرجها ظانة أنه مني أجنبي، فإن هذا محترم حال الخروج، وغير محترم حال الدخول، وتجب العدة به إذا طلقت الزوجة قبل الوطاء على المعتمد، خلافاً لابن حجر؛ لأنه يعتبر أن يكون محترماً في الحالين)<sup>(١)</sup>.

ثم قال البجيرمي: (وقد صرحوا بأنه لو استنجى بحجر فأمنى، ثم استدخلته أجنبية عاملة بالحال... فأنت بولد لحقه)<sup>(٢)</sup>.

وقد نقل البجيرمي عن بعض فقهاء الشافعية ما نصه: (المراد بالمني المحترم أن يكون حال خروجه محترماً لذاته في ظنه، أو في الواقع فيشمل الخروج... باستمنائه بيدها أي حليلته، أو بوطء أجنبية يظنها حليلته... فإذا استدخلته امرأة ولو أجنبية عاملة بحاله وجب به العدة، ولحق به الولد الحاصل منه.

وخرج بذلك الحرام في ظنه والواقع معاً، كالزنا والاستمناء بيد غير حليلته، وألحق به شيخنا<sup>(٣)</sup> النظر أو الفكر المحرم، فلا عبرة باستدخاله ولو من زوجته وإن ظنه غير محرم)<sup>(٤)</sup>.

كما نقل البجيرمي عن ابن قاسم<sup>(٥)</sup>: أنه ليس من الذي خرج على وجه الحل منيه

(١) انظر: تحفة الحبيب على شرح الخطيب ٣٨/٤.

(٢) المصدر السابق ٣٨/٤.

(٣) يقصد به: الشيخ محمد الخطيب الشربيني.

(٤) انظر: حاشية البجيرمي ٣٨/٤.

(٥) هو: أحمد بن قاسم العبادي القاهري الشافعي، شهاب الدين، توفى بالمدينة. من تصانيفه: (فتح الغفار بكشف مغيبات غاية الاختصار في فروع الفقه الشافعي)، وله حاشية على شرح جمع الجوامع للسبكي في أصول الفقه المسماة بالآيات البيئات، وحاشية على شرح المنهج، وكانت ولادته سنة ٩٩٤هـ.

انظر في ترجمته: معجم المؤلفين ٤٨/٢.

الذي أخرجه بيده لخوف الزنا؛ لأن عدم الإثم فيه لعارض، فلا نظر إليه، فلا يلزم بسبب استدخاله العدة، ولا يثبت به النسب<sup>(١)</sup>.

ويقول الرملي<sup>(٢)</sup>: (وإنما تجب العدة بعد وطء لاحتمال الإحبال، ومنه أي مثل الوطء استدخال المنى...) <sup>(٣)</sup>. وذكر صوراً لذلك، كما لو استنجد بحجر فأمنى، ثم استدخلته أجنبية عالمة بالحال... وغير ذلك من التي وردت في حاشية البجيرمي.

وفي موضع آخر يقول الرملي عن المنى غير المحترم: (أمّا غير المحترم عند إنزاله بأن أنزله من زنا فاستدخلته زوجته، فلا عدة ولا نسب يلحق به، ولو استمنى بيد من يرى حرمة، فالأقرب عدم احترامه)<sup>(٤)</sup>. ولا يثبت به النسب أيضاً.

ويقول الشبراملسي<sup>(٥)</sup> في حاشيته: (إن الزوج لو لم يعلم عدم استدخاله، كأن ساقها ونزل منيه، ولم يعلم هل دخل فرجها أولاً؛ فتجب به العدة، ويلحق به النسب).

(١) انظر: حاشية البجيرمي ٣٨/٤.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن حمزة الرملي، تولى التدريس بعد وفاة والده، وتولى منصب إفتاء الشافعية. من مؤلفاته: «شرح المنهاج»، و«شرح البهجة الوردية»، وغيرهما. ولد بمصر، سنة ٩١٩ هـ، وتوفي سنة ١٠٠٤ هـ.

انظر في ترجمته: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٣٤٢/٣.

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ١٢٨/٧.

(٤) المصدر السابق، الجزء نفسه والصفحة.

(٥) هو: علي بن علي الشبراملسي، الشافعي القاهري، أبو الضياء، نور الدين، فقيه أصولي، مؤرخ، تعلم بالجامع الأزهر، ولد سنة ٩٩٧ هـ، وتوفي في شوال سنة ١٠٨٧ هـ.

من تصانيفه: حاشية على نهاية المحتاج في فروع الفقه الشافعي، وحاشية على شرح ابن قاسم للورقات لإمام الحرميين في أصول الفقه، وغيرهما.

انظر في ترجمته: معجم المؤلفين ١٥٣/٧.

## ثانياً: عند الحنفية

جاء في حاشية ابن عابدين: «إذا عالج الرجل جاريته فيما دون الفرج فأنزل، فأخذت الجارية ماءه في شيء فاستدخلته في فرجها في أثناء ذلك، فعلمت الجارية وولدت فالولد ولده، والجارية أم ولد»<sup>(١)</sup>.

وكان ذلك تعقيباً على ما قاله في الدر المختار حين قال: فرع «أدخلت منيه في فرجها، هل تعتد في البحر بحثاً كذلك نعم لاحتياجها تعرف براءة الرحم، وفي النهر بحثاً إن ظهر حمل نعم، وإلا فلا».

فعقّب عليه ابن عابدين<sup>(٢)</sup>، وقال: «قلت: فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب البحر». ا.هـ.

وقال: «قلت: ويؤيده أيضاً إثباتهم العدة بخلوة المجبوب، وما ذلك إلا لتوهم العلوق منه بسحقه»<sup>(٣)</sup>.

وذكر ابن عابدين ذلك في وطء الشبهة، فقال: «ومن الوطاء بشبهة ما في كتب الشافعية: إذا أدخلت منياً فرجها ظننته مني زوج أو سيد، عليها العدة كالموطوءة بشبهة، قال في البحر: لم أره لأصحابنا والقواعد لا تأباه؛ لأن وجوبها لتعرف براءة رحمها»<sup>(٤)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين ٥٢٨/٣.

(٢) هو: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم بن عابدين، الدمشقي، إمام الحنفية في مصره، ولد سنة ١١٩٨ هـ بدمشق، تتلمذ على المذهب الشافعي أولاً، ثم على المذهب الحنفي. من مؤلفاته: «رد المحتار على الدر المختار»، و«العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية»، وغيرهما. توفي سنة: ١١٥٢ هـ.

انظر في ترجمته: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر للشيخ عبد العزيز البيطار ١٢٣٠/٣.

(٣) حاشية ابن عابدين ٥٢٨/٣.

(٤) المصدر السابق ٥١٧/٣.

### ثالثاً: عند المالكية

جاء في حاشية الدسوقي<sup>(١)</sup> على شرح الدردير<sup>(٢)</sup>: (إن أنزل الخصي أو الم محبوب اعتدت زوجتيهما بسبب خلوتهما، كما أنهما يلاعنان لنفي الحمل وإن لم ينزلا، فلا لعان عليهما، ولا عدّة على زوجتيهما، لا بخلوته، ولا بعلاجه)<sup>(٣)(٤)</sup>.

وجاء في كتابي الخرشي<sup>(٥)</sup>، وبلغه السالك: (إن الأمة تستبرأ ولو كانت وخشاً حقيرة لا تتراد للوطء أو بكرةً، إذا كانت تطبق الوطاء. وعلل ذلك، فقال: لا احتمال إصابتها خارج الوطاء، وحملها مع بقاء البكارة)<sup>(٦)</sup>.

فإذا اعتبر وجود المني على فرج المرأة مع بقاء البكارة، يحتمل معه الحمل، فاعتبار استدخال المني إلى قعر الرحم بواسطة التلقيح الصناعي أولى<sup>(٧)</sup>.

إذ المهم هو وصول الحيوانات المنوية إلى داخل مهبل المرأة<sup>(٨)</sup>.

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي الأزهرى، ولد بدسوق، ولازم على دروس الدردير، وغيره. من مؤلفاته: «حاشية على مختصر السعد»، وحاشية على الدردير على المختصر، وهو من فقهاء المالكية. توفي سنة: ١٢٣٠ هـ. انظر في ترجمته: شجرة النور الزكية لطبقات المالكية ١/٣٦٢.

(٢) هو: أحمد بن محمد العدوي الدردير. له مؤلفات، منها: «شرح المختصر»، وأقرب المسالك لمذهب مالك، ولد سنة: ١١٢٧ هـ، وتوفي سنة: ١٢٠١ هـ، وهو من فقهاء المالكية. انظر في ترجمته: شجرة النور الزكية ١/٣٥٩.

(٣) حاشية الدسوقي على شرح الدردير ٢/٤٦٨.

(٤) وهذا هو قول القرأفي، خلافاً للمعتمد في المذهب المالكي. راجع: حاشية الدسوقي ٢/٤٦٨.

(٥) هو: محمد بن عبد الله الخرشي المالكي، أبو عبد الله، أول من تولى مشيخة الأزهر، نسبته إلى قرية اسمها «أبوخراش» من البحيرة بمصر، كان فقيهاً فاضلاً ورعاً، أقام وتوفي بالقاهرة. من كتبه: «الشرح الكبير على متن خليل»، و«الشرح الصغير على متن خليل أيضاً» و«منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة» لابن حجر. ولد سنة: ١٠١٠ هـ، وتوفي سنة: ١١٠١ هـ. انظر في ترجمته: الأعلام للزركلي ٦/٢٤٦.

(٦) الشرح الصغير لبلغه السالك ١/٥٠٨، والخرشي مع حاشية عدوي ٤/١٦٤.

(٧) انظر: الموسوعة الطبية الحديثة ٤/٥٣٠.

(٨) ثبوت النسب للدكتور ياسين الخطيب، ص: ٢٩٧.

## رابعاً: عند الحنابلة

اتفق جمهورهم على ثبوت نسب الولد، إذا كان ثمرة لاستدخال المنى في فرج المرأة، قال البهوتي<sup>(١)</sup> في الكشف: (إن كانت متحملة ماء زوجها اعتدت، وإلا فلا، وقال في المبدع فيما يلحق في النسب: إذا تحملت ماء زوجها لحقه نسب من ولدته منه، وفي العدة والمهر وجهان، فإن كان حراماً، أو ماءً من ظنته زوجها، فلا نسب ولا عدة، ولا مهر في الأصح فيها).

وقال في المنتهى في كتاب الصداق: (ويثبت به نسب وعدة ومصاهرة، ولو من أجنبي)<sup>(٢)</sup>.

وجاء في الإنصاف، وقال في الرعاية الكبرى: (فإن تحملت بماء رجل، وقيل: أو قبّلها أو لامسها بلا خلوة فوجهان، ثم قال، قلت: إن كان ماء زوجها اعتدت، وإلا فلا)<sup>(٣)</sup>.

## الأدلة

يمكن الاستدلال لأصحاب هذا القول، بما يأتي:

١- أن العقم أياً كان نوعه لا يعدو أن يكون مرضاً من الأمراض، فإنه يدخل تحت أمره ﷺ بالعلاج، حيث قال: «يا عباد الله تداووا، فإن الله لم يضع داءً إلا

(١) هو: منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي، المصري، شيخ الحنابلة بمصر. له تصانيف كثيرة، منها: «شرح الإقناع»، و«حاشية على الإقناع»، و«شرح المنتهى»، و«زاد المستقنع». توفي سنة: ١٠٥١هـ، بالقاهرة، وكانت ولادته سنة: ١٠٠٠هـ.

انظر في ترجمته: مختصر طبقات الحنابلة لأبي يعلى اختصار النابلسي، ص: ١٠٤.

(٢) كشف القناع ٤/١٢٢.

(٣) الإنصاف للمرداوي ٩/٢٧٠، وانظر: حاشية الروض المربع للعنقري ٣/٢٠٦، منتهى الإرادات ٢/٢١١.

وضع له شفاء»، أو قال: «دواءٌ إلا داءً واحداً»، قالوا: يا رسول الله وما هو؟ قال: «الهرم»<sup>(١)</sup>. وقال ﷺ: «ما أنزل الله من داء إلا وله شفاء»<sup>(٢)</sup>.

٢- ومما يوجب العمل على علاج العقم: أن الشريعة الإسلامية لا تجيز التبني، قال تعالى: ﴿... وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ...﴾<sup>(٣)</sup>.

٣- إن العقم يقلل من عدد المسلمين، مع أن رسولنا الكريم حث على التكاثر، بقوله: «تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة»<sup>(٤)</sup>.

٤- أنه ما دام الشخص قد أنجب، أو يمكن له أن ينجب بالعلاج أو المساعدة الطبية المشروعة، فإن ذلك يعني بأنه ليس بعقيم؛ إذ كيف يهبه الله الذرية وهو عقيم<sup>(٥)</sup>، فإن الرجل العقيم هو الذي يستحيل عليه الإنجاب، حتى بالمساعدة الطبية، أما إذا كانت المساعدة الطبية يمكنها تذليل العقبة التي تحول بينه وبين الإنجاب بالطريق المشروع، فليس في هذا خرق لقوانين الطبيعة، أو خروج على الدين، أو تحدُّ لمشيئة الله<sup>(٦)</sup>.

**القول الثاني:** يرى ابن قدامة<sup>(٧)</sup>، والبهوتي، والشيخ مصطفى الزرقاء من المحدثين وغيرهم: أن استدخال المنى إلى فرج المرأة لا يُعد بمثابة الوطء، ومن ثم لا تترتب عليه أحكام الوطء.

(١) سبق تخريجه ص: ٢٨ من هذا الكتاب.

(٢) سبق تخريجه ص: ٢٨ من هذا الكتاب.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٤.

(٤) سبق تخريجه ص: ١٧ من هذا الكتاب.

(٥) زراعة الأجنة في ضوء الشريعة الإسلامية مجلة الرسالة الإسلامية: القسم الثاني العدد: ٢٢٩ يولية سنة: ١٩٨٩ م، ص: ٦٩ مقالة: هاشم جميل عبد الله.

(٦) الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٦٤.

(٧) هو: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، ولد سنة: ٥٤١ هـ، من فقهاء الحنابلة. من مصنفاته: المغني في شرح الخرقى، وروضة الناظر، والكافي، والمقنع، والعمدة، وغيرها، توفي سنة: ٦٢٠ هـ بدمشق.

انظر في ترجمته: طبقات الحنابلة، ص: ٤٥.

## وإليك بعضاً من نصوصهم:

يقول ابن قدامة في معرض كلامه عن المسلول: (وهنا لا يمكن إلحاق الولد بالفراش؛ لفقد المنى من المسلول، وتعدّر أيضاً إيصال المنى إلى قعر الرحم من المجبوب، ولا معنى لقول من قال: يجوز أن تستدخل المرأة مني الرجل فتحمل؛ لأن الولد مخلوق من مني الرجل والمرأة جميعاً؛ ولذلك يأخذ الشبه منهما، وإذا استدخلت المنى بغير جماع، لم تحدث لها لذة تمنى بها، فلا يختلط منيهما، ولو صح ذلك لكان للأجنبيان الرجل والمرأة إذا تصادقا أنها استدخلت منيه، وأن الولد من ذلك المنى يلحقه نسبه، وما قال ذلك أحد)<sup>(١)</sup>.

وقال البهوتي في الكشف: (ولا تجب العدة بتحمل ماء الرجل)<sup>(٢)</sup>.

وجاء في الإنصاف: (فائدة: لا عدة بتحمل المرأة بماء الرجل، ولا بالقبلة، ولا باللمس من غير خلوة على الصحيح من المذهب، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب)<sup>(٣)</sup>.

## الأدلة

استدلوا بما يأتي:

١- لأن الولد مخلوق من مني الرجل والمرأة جميعاً؛ ولذلك يأخذ الشبه منهما، فإذا استدخلت المنى بغير جماع، لم تحدث لها لذة تمنى بها، فلا يختلط منيهما، ولو صح أي الاستدخال لكان الأجنبيان الرجل والمرأة إذا تصادقا على أنها أدخلت منيه، أن الولد من ذلك المنى، يلحقه نسبه، وما قال ذلك أحد.

٢- إن الاستدخال أو التلقيح الداخلي يتعارض مع قول الله سبحانه وتعالى:

(١) المغني لابن قدامة ٧/٤٣٠.

(٢) كشف القناع ٥/٤١٢.

(٣) الإنصاف ٩/٢٧٠.

﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴿٤٩﴾  
أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾﴾<sup>(١)</sup>.

ويقول جل شأنه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة من الآيتين: أن التلقيح الصناعي يعتبر بهذا المعنى خرقاً لقوانين الطبيعة، وأنه تعارض مع القدرة الإلهية الذي خلق كل شيء فقدره<sup>(٣)</sup>.

٣- ذهب الشيخ مصطفى الزرقاء: إلى أن التلقيح الصناعي - مهما كان الدافع إليه - لا يرقى إلى مرتبة الضرورات التي تبيح كشف عورة المرأة المغلظة أمام الطبيب الأجنبي عنها؛ وذلك لعدم استجماعه شروطها وقيودها المقدرة في الفقه<sup>(٤)</sup>.

## المناقشة والترجيح

١- الإجابة على الدليل الأول: وهو قول ابن قدامة في تعليل منعه للاستدخال، نقول: إن قوله: (لأن الولد مخلوق من مني الرجل والمرأة جميعاً، ولذلك يأخذ الشبه منهما) هذا صحيح. قال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن تُطْفَئَةٍ أَمْشَاجٍ...﴾<sup>(٥)</sup>. أي: اختلاط بين مائي الرجل والمرأة<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة الشورى، الآيتان: ٤٩، ٥٠.

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ١٢.

(٣) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسى زهرة ص: ٦٢.

(٤) مصطفى الزرقاء: التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب والرأي الشرعي فيها المجمع الفقهي بمكة المكرمة الدورة

الثالثة، سنة: ١٩٨٠م.

(٥) سورة الإنسان، الآية: ٢.

(٦) تفسير الطبري ١٢٦/٢٨.

وقال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۗ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴿٦﴾ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴿٧﴾﴾ (١).

فماء الرجل من الصلب، وماء المرأة من الترائب، ولكن ماء الرجل يخرج عقب الجماع وبإرادة الزوج، وأمّا ماء المرأة: فإنه ببيضة تخرج في وقت التبويض (٢)، وتخرج من المرأة دون أن تشعر بها، وإذا كان كذلك فلا يفيد ما ذكر ابن قدامة من علة، وهو قوله: (وإذا استدخلت المني بغير جماع، لم تحدث لها لذة تمنى بها، فلا يختلط منيهما).

كأن ابن قدامة يريد بهذا الكلام: أن المرأة كالرجل سواء بسواء، فإذا جومعت ووجدت منها الشهوة، نزل منها المني الذي يتخلّق منه الولد، وهذا الكلام لا يؤيده أي من المذاهب، ولا الطب الحديث، لما يلي:

أنّ أيّاً من العلماء لم يذكر ذلك؛ بل على العكس فقد ذكروا أن رجلاً تزوّج جارية فأراد سفرًا فأتاها في بيتها مخلية ليس عندها أحدٌ من أهلها، فأخذها فعالجها، فمنعت نفسها فصب الماء ولم يضرعها فساغ الماء فيها، فاستمر بها الحمل فثقلت بغلام، فرفع ذلك إلى عمر، فبعث إلى زوجها فسأله فصدّقها، فعند ذلك قال عمر: (من أغلق الباب وأرعى الستر، فقد أوجب الصداق، وكملت العدة) (٣).

فهذه المرأة لم يجامعها زوجها، ولم تجد لذة؛ لأنها كانت تمنعه نفسها، ومع ذلك فقد حبّلت، وكذلك فإن المرأة إذا جومعت وهي نائمة أحبلت، وقد درأ عنها عمر الحد (٤).

وكذلك إذا تزوجت البكر ولا يخفى أنها لا تتلذذ أول ليلة لآلامها ومع ذلك فهي قد تحبل (٥).

(١) سورة الطارق، الآيات: ٤-٦.

(٢) انظر: الموسوعة الطبية الحديثة ١٥/١.

(٣) المحلى لابن حزم ٤٨٥/٩.

(٤) انظر: مصنف عبد الرزاق ٤١٠/٧ الحديث رقم: ١٣٦٦٦.

(٥) انظر: ثبوت النسب للدكتور ياسين الخطيب ص: ٢٩٦.

وأما الطب: فإنه يؤيد ذلك، فإن الأطباء يقولون: (ويحدث الإخصاب والحمل، سواء أحست المرأة بالشبق أو لم تحس به) (١).

وأما قول ابن قدامة (ولو صح ذلك) أي: أن الحمل بسبب استدخال المنى...، لكان الأجنبيان الرجل والمرأة إذا تصادقا على أنها استدخلت منيه...، وأن الولد من ذلك المنى يلحقه نسبه، وما قال ذلك أحد.

يقال: هذا كلام صحيح؛ وذلك لأن المرأة أجنبية إذا استدخلت منى رجل أجنبي عنها فحملت وتصادقا، على أن هذا الحمل من استدخال المنى من هذا الرجل الأجنبي، وأن الولد من ذلك المنى، فإن النسب لا يلحق به عند الجميع؛ وذلك لسبب واحد هو: أن هذا الاستدخال لا يعترف به الشارع؛ لأنه أشبه ما يكون بالزنا، فكأن الرجل الأجنبي جامع امرأة أجنبية، فهل يلحق نسب الولد بالواطئ إذا تصادقا على الزنا؟ لا يلحق به اتفاقاً، فكذا هنا؛ إذن فعدم لحوق النسب للزنا، لا للاستدخال (٢).

أما قولهم: إن الاستدخال أو التلقيح الداخلي يتعارض مع قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ...﴾ (٣). وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ (٤).

فالواقع أن الآيتين لا تدلان على هذا المعنى؛ بل تدلان على حكمة الله سبحانه وتعالى في قدرته وعطائه، وفي اختلاف الناس ما بين عقيم وولود، وما بين إناث وذكور، فالعقم من مشيئة الله تعالى لا يعلمها إلا هو، مثله في ذلك مثل الأمراض الأخرى، يجوز التداوي منه، وما التلقيح الصناعي إلا وسيلة من وسائل هذا التداوي، أو على الأقل الحد من آثاره، مع التسليم بأن الله سبحانه وتعالى هو الشايف القادر، لا معقب لحكمه، ولا راد لقضائه (٥).

(١) الموسوعة الطبية الحديثة ١١٦٦/٨.

(٢) انظر: ثبوت النسب للدكتور ياسين الخطيب ص: ٢٩٧.

(٣) سورة الشورى، الآية: ٤٩.

(٤) سورة المؤمنون، الآية: ١٢.

(٥) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٦٣.

أمّا قول الشيخ مصطفى الزرقاء: إن التلقيح مهما كان الدافع إليه لا يرقى إلى مرتبة الضرورات التي تبيح كشف عورة المرأة المغلظة أمام الطبيب الأجنبي عنها، فيمكن الرد عليه، بما يأتي:

١- إن من شروط الضرورة الشرعية أن تكون الضرورة قائمة لا منتظرة، والضرورة هنا قائمة، وإن لم تكن ضرورة، فإن الحاجة تنزل منزلة الضرورة، والقاعدة الشرعية تقول: (الضرورات تبيح المحظورات)<sup>(١)</sup>، والقاعدة الأخرى تقول: (الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة)<sup>(٢)</sup> فالإنسان إذا طلب منه الفحص لمعالجة المرض الجراحي الذي يعالج منه، إمّا أن يكون مضطراً، وإمّا أن يكون محتاجاً، وفي كلتا الحالتين هو معذور شرعاً.

قال العز بن عبد السلام<sup>(٣)</sup> رحمه الله: (ستر العورات والسوات واجب، وهو من أفضل المروءات، وأجمل العادات؛ ولا سيما في النساء الأجنبية، لكنه يجوز للضرورات والحاجات).

أمّا الحاجات فكنظر كل واحد من الزوجين إلى صاحبه، ونظر الأطباء إلى حاجة المداواة. وأمّا الضرورات: فكقطع السلع المهلكات، ومداواة الجراحات المتلفات)<sup>(٤)</sup>.

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ص: ٨٤، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص: ٨٥.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ص: ٨٩، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص: ٨٩.

(٣) هو: عز الدين بن عبد السلام بن أبي القاسم، أبو محمد السلمي الشافعي، الملقب بسلطان العلماء، ولد بدمشق سنة ٥٧٧هـ، أو سنة ٥٧٨هـ، كان يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، ولا يخاف في الله أهدأ، ومنع أمراء مصر من التصرف بشؤون الناس لرقهم وباعهم.

له مصنفات كثيرة، منها: تفسير القرآن، وقواعد الأحكام، وغيرها، توفي سنة ٦٦٠هـ.

انظر: طبقات المفسرين للداوودي ٣١٢/١.

(٤) قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ١٦٥/٢.

ويقول ابن قدامة في المغني: (ويباح للطبيب النظر إلى ما تدعو إليه الحاجة من بدنها من العورة وغيرها، فإنه موضع الحاجة) (١).

ويقول ابن مفلح (٢) في كتاب الآداب الشرعية: (فإن مرضت امرأة ولم يوجد من يطبها غير رجل، جاز له منها نظر ما تدعو الحاجة إلى نظره منه، حتى الفرجين، وكذا الرجل مع الرجل).

قال ابن حمدان (٣): (وإن لم يوجد من يطبه سوى امرأة فلها نظر ما تدعو الحاجة إلى نظره منه حتى فرجيه).

قال القاضي (٤): يجوز للطبيب أن ينظر من المرأة إلى العورة عند الحاجة إليها، وكذلك يجوز للمرأة والرجل أن ينظر إلى عورة الرجل عند الضرورة، وكذلك تجوز خدمة المرأة الأجنبية، ويشاهد منها عورة في حال المرض، إذا لم يوجد محرم.

وقال المروزي (٥): (قلت لأبي عبد الله: المرأة يكون بها الكسر فيضع المجبر يده عليها، قال: هذه ضرورة ولم ير بها بأساً. قلت لأبي عبد الله: مجبر يعمل بخشبة،

(١) انظر: المغني ٩/٤٩٨.

(٢) هو: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرح المقدسي، فقيه حنبلي، له على المقنع نحو ٣٠ مجلداً، وعلى المنتقى مجلدان، وله كتاب في الفروع في الفقه، توفي سنة: ٧٦٢ هـ. انظر في ترجمته: مختصر طبقات الحنابلة، ص ٦١.

(٣) هو: أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النمري، نجم الدين أبو عبد الله بن أبي الثناء، صاحب التصانيف الكثيرة، منها: الرعاية الصغرى في الفقه، والرعاية الكبرى في الفقه أيضاً، وكتاب الوالي في أصول الفقه، وغيرها، توفي سنة: ٦٩٥ هـ. انظر في ترجمته: كتاب الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ٢/٣٣١.

(٤) هو: محمد بن الحسين بن محمد الفراء، أبو يعلى الحنبلي، برز في فقه أحمد وغيره. له تصانيف كثيرة، منها: أحكام القرآن وإيضاح البيان، والمعتمد، ومختصره، والعدّة، والكفاية، وشرح الخرقى، ولد سنة: ٢٨٠ هـ، وتوفي سنة: ٤٥٨ هـ. انظر في ترجمته: طبقات الحنابلة ٢/١٩٣ وما بعدها.

(٥) هو: أبو بكر، أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي، نزيل بغداد، وصاحب الإمام أحمد، ولد في حدود سنة: ٢٠٠ هـ، حدث عن الإمام أحمد، ولازمه، وكان من أجل أصحابه، قال الخلال: المروزي أول أصحاب أبي عبد الله وأورعهم، روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، توفي سنة ٢٧٥ هـ. انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ١٣/١٧٣.

فقال: لا بد لي من أن أكشف صدر المرأة، وأضع يدي عليها؟ قال طلحة<sup>(١)</sup>: يؤجر، قلت: ابن مزرس؟ قال: نعم. قلت: فأيش تقول؟ قال: هذه ضرورة، ولم يرَ بها بأساً<sup>(٢)</sup>.

وفي حاشية ابن عابدين: (وينظر الطبيب إلى موضع مرضها بقدر الضرورة)<sup>(٣)</sup>.

وبناءً على ما سبق: فإنه لا حرج على المسلم في كشفه على ما دعت الحاجة إلى كشفه من أجل فحص مرض وتشخيصه؛ سواء كان رجلاً أو امرأة.

وهذا الحكم مبني كما تقدّم على وجود الضرورة والحاجة، فلا بد من التحقق من وجودها، فلا يحق لطبيب ولا لغيره أن يطالب المريض بالكشف عن عورته، إلا إذا تعذّر وجود الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق مهمة الفحص من دون كشف العورة، وكذلك لا يجوز للرجال أن يقوموا بفحص النساء، ولا العكس، إلا إذا تعذّر وجود المثل الذي يمكنه أن يقوم بالمهمة المطلوبة.

وأما قيد الجواز: فهو الاقتصار على القدر الذي تسد به الحاجة دون زيادة عليه؛ وذلك للقاعدة الشرعية التي تقول: (ما أبيع للضرورة يقدر بقدرها)<sup>(٤)</sup>.

وإعمالاً للقاعدة التي تقول: (ما جاز بعذر بطل بزواله)<sup>(٥)</sup>.

(١) هو: طلحة بن عبيد الله، البغدادي الأصل، من ساكني مصر، حدّث عن الإمام أحمد، قال: (وافق ركوبي ركوب أحمد في السفينة، فكان يطيل السكوت، فإذا تكلم قال: اللهم أمتنا على الإسلام والسنة).

انظر في ترجمته: طبقات الحنابلة لأبي يعلى ١/١٧٩.

(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح ٢/٤٦٤-٤٦٥.

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/٢٣٧.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٨٤، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص: ٨٦.

(٥) المرجعان السابقان، ص: ٨٥، ٨٦.

٢- إن النظر إلى عورة المرأة من قبل الرجل ليس محرماً لذاته<sup>(١)</sup>، وإنما هو محرّم لغيره<sup>(٢)</sup> لما قد يؤدي إليه، والمحرّم لغيره أخف من المحرم لذاته، ومن ثم فإن الفقهاء الذين وقفوا بالمحرّم لذاته عند المحرّم فقط، تسامحوا بدرجة ما بالنسبة للمحرّم لغيره وقرّروا بإباحته، وليس فقط عند الضرورة، وإنما أيضاً عند الحاجة؛ ومن ثم فلا يجوز أن نقف بالعلاج عند حالة الضرورة؛ بل تنتقل به إلى حدود الحاجة، وتنزل الحاجة حينئذ منزلة الضرورة.

والدليل على ذلك: أن نساءً كُنَّ يَغْزِينَ مع النبي ﷺ فيداوين الجرحى<sup>(٣)</sup>؛ ودليل ذلك: ما ثبت في الصحيح من حديث الربيع بنت معوذ<sup>(٤)</sup> أنها قالت: (كُنَّا نغزو مع النبي ﷺ نسقي ونداوي الجرحى)<sup>(٥)</sup>. ولفظ الجرحى المراد به الرجال، وهم بلا شك أجنب عنها.

(١) المحرّم لذاته: هو ما حكم الشارع بتحريمه، ابتداءً من أول الأمر؛ وذلك لما اشتمل عليه من مفسدة راجعة لذاته، كالزنا والسرفعة، والصلاة بغير طهارة.

وحكمه: أنه غير مشروع أصلاً، وإذا فعله المكلف وقع باطلاً، فلا يترتب عليه أثر من الآثار المحمودة والمنافع المقصودة، فالزنا مثلاً: لا يصلح سبباً لثبوت النسب والإرث.

(٢) والحرام لغيره: هو ما يكون مشروعاً في الأصل، واقترب به عارض اقتضى تحريمه، كالصلاة في ثوب مغصوب والبيع الذي فيه غش، وصوم يوم العيد، ونحو ذلك.

وحكمه: أنه مشروع بأصله وذاته، وغير مشروع بوصفه، وعلى هذا: فهو عند الحنفية يصلح سبباً شرعياً، وتترتب عليه آثار؛ لأن التحريم عارض له، وليس أصلاً، فالصلاة في ثوب مغصوب صحيحة ومسقطلة للغرض، والمصلي آثم؛ لأن ارتكب الغصب.

راجع في هذا: التلويح على التوضيح ١٢٦/٢، ومراة الأصول لملا خسرو ٢/٣٩٤، وأصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي ١/٨٢٨١.

(٣) الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٧٢.

(٤) هي: الربيع بنت معوذ بن عفراء الأنصارية، لها صحبة، روى عنها أهل المدينة، وكانت غزت مع رسول الله ﷺ تداوي الجرحى، وترد القتلى إلى المدينة، وكانت من المبايعات تحت الشجرة بيعة الرضوان.

انظر في ترجمتها: أسد الغابة في معرفة الصحابة ١٠٧/٧.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ١٥٠/٢.

وفي الصحيح من حديث أنس رضي الله عنه أنه قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يغزو بأم سليم ونسوة من الأنصار معه إذا غزا، فيسقين الماء، ويداوين الجرحى) <sup>(١)</sup>.

ثم إن قواعد الشريعة الإسلامية نصّت على: أن المشقة تجلب التيسير <sup>(٢)</sup>، وأن الضرر يزال <sup>(٣)</sup>.

٣- إن الفقهاء حينما أجازوا اطلاع أحد الجنسين على عورة الجنس الآخر، إذا دعت إلى ذلك ضرورة، فإنما يقصدون قيام حالة الضرورة بالنسبة للطبيب الذي يتولى العلاج، وليس بالنسبة للمريض، ولا يقصدون من ذلك أن المريض لا يجوز له كشف عورته لغرض العلاج إلا لضرورة، فالاستثناء الوارد على الإجازة إنما يرد على الاطلاع وليس على الكشف، أي: أن الضرورة تجيز للطبيب الاطلاع على العورة.

أمّا إجازة كشف المريض عن عورته، فله حكم آخر؛ إذ قد يضطر الطبيب عند قيامه بواجبه للعلاج إلى النظر لعورة المرأة، حتى يستطيع أن يقوم بالعلاج على الوجه الأكمل، واضطراره للنظر للعورة هو الذي يجعل الاطلاع عليها جائزاً شرعاً.

أمّا بالنسبة لكشف المريض عن عورته فيحكمه معيار آخر، وهو التوازن أو الترجيح بين المصالح المتعارضة، فالمريض له دون شك مصلحة في التداوي من المرض الذي يعاني منه، وله أيضاً مصلحة في حفظ عورته وصيانتها، وفي ذلك يقول الإمام النووي <sup>(٤)</sup> رحمه الله: (كشف العورة لا يجوز لكل مداواة، وإنما يجوز في

(١) رواه مسلم في صحيحه ١٨٥/٣.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٧٦، الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٦٥.

(٣) المصدران السابقان ص: ٨٣، ٨٥.

(٤) هو: يحيى بن شرف بن مري بن الحسن بن الحسين النسوي، الشافعي، ولد سنة: ٦٣١هـ. له تصانف كثيرة، منها: شرح صحيح مسلم، وتهذيب الأسماء واللغات، ورياض الصالحين، ومنهاج الطالبين، وغيرها. توفي سنة: ٦٧٦هـ. انظر في ترجمته: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ٧/ ٢٧٨٠.

موضع، يقول أهل العرف أن المصلحة في مداواة راجحة على المصلحة في المحافظة على المروءة وصيانة العورة<sup>(١)</sup>.

فمعيار الكشف إذن هو معيار المصلحة الراجحة، وليس معيار الضرورة المطبق على الإطلاع<sup>(٢)</sup>.

وبعد هذه المناقشة لأدلة المانعين للاستدخال، أو التلقيح الصناعي الداخلي؛ يترجح لنا القول الأول القائل بالجواز، وبالله التوفيق.

وفي ختام هذا المبحث نبيّن القرار الذي أصدره المجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة في دورته السابعة، وهو:

أ - أن انكشاف المرأة المسلمة على غير من يحل شرعاً بينها وبينه الاتصال الجنسي، لا يجوز بحال من الأحوال إلا لغرض مشروع، يعتبره الشرع مبيحاً لهذا الانكشاف.

ب - أن احتياج المرأة إلى العلاج من مرض يؤذيها، أو من حالة غير طبيعية في جسمها يسبب لها إزعاجاً، يُعد ذلك غرضاً مشروعاً يبيح لها الانكشاف على غير زوجها لهذا العلاج؛ وحينئذ يتقيد ذلك الانكشاف بقدر الضرورة، على أنه ينبغي أن يعلم أن الضرورة تُقدَّرُ بقدرها.

ج - كما كان انكشاف المرأة على غير من يحل بينها وبينه الاتصال الجنسي مباحاً لغرض مشروع يجب أن يكون المعالج امرأة مسلمة إن أمكن ذلك، وإلا فامرأة غير مسلمة، وإلا فطبيب مسلم ثقة، وإلا فغير مسلم، بهذا الترتيب، ولا يجوز الخلوة بين المعالج والمرأة التي يعالجها إلا بحضور زوجها، أو امرأة أخرى<sup>(٣)</sup>.

(١) المجموع ١/٣٥٥.

(٢) زراعة الأجنة في ضوء الشريعة الإسلامية، مجلة الرسالة الإسلامية، القسم الثاني، ع ٢٢٩، يوليو سنة: ١٩٨٩ م ص: ٦٩ لهاشم جميل عبد الله، وانظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٧٤-٧٥.

(٣) الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: أولاً الإنجاب في ضوء الإسلام، ١٩٨٢ م، ص: ٤٨٠.

## المبحث الثالث

### شروط التلقيح الصناعي الداخلي بين الزوجين

ترجّح لدينا أن التلقيح الصناعي الداخلي بين الزوجين جائز شرعاً، لكن القول بالجواز من حيث المبدأ يرتبط بتوافر بعض الشروط العامة، وهي:

#### الشرط الأول: أن يكون التلقيح بين الزوجين

اشترط فقهاء الإسلام لإجراء التلقيح الصناعي الداخلي أن يتم بين الزوجين في حال قيام الزوجية، أمّا إذا انتهى عقد الزوجية بموت أو طلاق، فلا يحل ذلك<sup>(١)</sup>.

ومن هنا: يبدو التلقيح وسيلة لعلاج عقم الزوجية فقط، لكن هذا التصور الذي نشأ التلقيح الصناعي في أحضانه قد تغيّر في كثير من الدول الأوروبية والأمريكية، فلم يعد التلقيح الصناعي مقصوراً على الزوجين فحسب؛ بل أصبح يطالب به بعض الأشخاص الذين لا تربطهم علاقة زوجية، وإنما يعيشون في ظل علاقات غير مشروعة؛ بل طالبت به أيضاً بعض النساء غير المتزوجات، واللّائي يرغبن في الحصول على ولد دون إقامة علاقة جنسية مع الرجل، وكذلك بعض النساء اللّائي يعانين من مرض السحاق، ويعشن معاً<sup>(٢)</sup>.

#### الشرط الثاني: رضا الزوجين

هذا الشرط في الحقيقة يبدو بدّهياً، فالولد من ناحية يحمل اسم أبويه، ومن ثمّ يجب رضا كل منهما صراحةً أو ضمناً قبل إجراء عملية التلقيح، فالبنوة مسألة اختيارية وليست إجبارية، ومن ناحية أخرى: فإن مصلحة الولد تقتضي توافر مثل

(١) أخلاقيات التلقيح الصناعي للدكتور محمد علي البار، ص: ٤٥.

(٢) الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة، ص: ٧٨-٧٩.

هذا الشرط، وقد تتم عملية التلقيح من دون رضا أحد الزوجين، فيأتي الولد غير مرغوب فيه من الزوج الذي قد يلجأ إلى إنكار نسب الطفل، مع ما يترتب على ذلك من آثار نفسية واجتماعية سيئة على الطفل؛ بل وعلى الأم.

لكن هذه النقطة لم تبحث من قبل الفقهاء القدامى بحثاً مستفيضاً؛ ذلك لأن التلقيح كان معروفاً على نطاق ضيق، ومن ثم فإننا سوف نتناول بيان حكم ما لو أراد الزوجان أو أحدهما عدم الإنجاب عن طريق العزل عن الزوجة، باعتباره الصورة المسؤول عنها الرسول ﷺ، والمعروفة لديهم في ذلك الوقت، والتي لم يصل إلى علمهم غيرها من الوسائل الحديثة، والتي يمكن أن يقاس حكمها على حكم العزل، ما دامت لا تؤدي إلى الإضرار بأي من الزوجين.

#### أولاً: تعريف العزل لغة واصطلاحاً

العزل لغة: عزل الرجل الماء عن جاريته إذا جامعها؛ لتلا تحمل<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: هو النزع بعد الإيلاج في أثناء مجامعة الرجل للمرأة قبل الإنزال<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: آراء العلماء في العزل مع بيان بعض أدلتهم وبيان الراجح

للعلماء في العزل ثلاثة آراء:

● الرأي الأول: يرى تحريم العزل؛ وهو رأي الظاهرية، جاء في المحلى: (ولا يحل العزل عن حرّة ولا أمة)<sup>(٣)</sup>.

(١) تاج العروس فصل العين من باب اللام.

(٢) انظر: المغني لابن قدامة ٢٣/٧، صحيح مسلم بشرح النووي ٩/١٠، نيل الأوطار ٦/٢٢٢.

(٣) المحلى ٧٠/١٠.

واستدلوا: بما روي عن جذامة بنت وهب<sup>(١)</sup> أخت عكاشة<sup>(٢)</sup> قالت: حضرت رسول الله ﷺ في أناس فسألوه عن العزل، فقال رسول الله ﷺ: «ذلك الوأد الخفي»<sup>(٣)</sup>.

وقرأ: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ﴾<sup>(٤)</sup>.

● **الرأي الثاني:** يرى كراهة العزل، وهو مذهب أكثر الشافعية<sup>(٥)</sup>، ورواية عند الحنابلة<sup>(٦)</sup>، وإلى ذلك ذهب بعض الصحابة، كابن عمر، وابن مسعود، وعمر، وعثمان، وأبي بكر الصديق ﷺ أجمعين.

واستدلوا بأدلة كثيرة، منها:

عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ذَكَرَ الْعِزْلَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «وَمَا ذَاكُمْ؟» قَالُوا: «الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تَرْضَعُ فِيصِيبُ مِنْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمَلَ مِنْهُ»، قَالَ: «فَلَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَفْعَلُوا ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدْرُ»<sup>(٧)</sup>.

(١) هي: جذامة بنت وهب الأسدية، أسلمت في مكة، وبايعت النبي ﷺ وهاجرت مع أهلها إلى المدينة، وكانت زوجة أنيس بن قنادة بن ربيعة.

انظر في ترجمتها: الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٤٣/٨.

(٢) هو: عكاشة بن محصن بن حريث الأسدي، كان من سادات الصحابة وفضلائهم، هاجر إلى المدينة وشاهد المشاهد كلها مع الرسول ﷺ، وبشّره النبي ﷺ بأنه ممن يدخلون الجنة بغير حساب، قتل في أثناء حرب الردة.

انظر في ترجمته: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢/٤.

(٣) أخرجه مسلم، واللفظ له في: كتاب النكاح / باب جواز وطء المرء وكراهة العزل. صحيح مسلم بشرح النووي ١٦/١٠.

(٤) سورة التكويد، الآية: ٨.

(٥) انظر: المجموع شرح المذهب ٢٩٦/١٥، ٢٩٨، ونهاية المحتاج للرملي ٢٤٠/٨.

(٦) انظر: المغني لابن قدامة ٢٢٣/٧، والإنصاف ٣٤٨/٨.

(٧) أخرجه مسلم، واللفظ له في: كتاب النكاح / باب حكم العزل. صحيح مسلم بشرح النووي ٩/١٠.

وجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ نهى عن العزل، والنهي يقتضي الكراهة لتقرير النبي ﷺ أن خلق الولد إنما هو بمشيئة الله، فإذا قدر الله وجودها، فستكون موجودة في الخارج على طبق ما قدر، مما يجعل فعل العزل مكروهاً.

● **الرأي الثالث:** ويرى جمهور الفقهاء التفريق بين الحرّة والأمة، فأما الأمة فيجوز العزل عنها دون إذنها، وأما الحرّة: فنتاول الحكم في ذلك في ثلاث صور:

الأولى: حكمه عند التفاق الزوجين، والثانية والثالثة: حكمه إذا أراد أحدهما العزل دون الآخر.

- **الصورة الأولى:** إذا أراد الزوجان ذلك، جاز لهما العزل؛ وذلك استناداً إلى المروي من السنة، فقد روي عن جابر، قال: «كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل»<sup>(١)(٢)</sup>.

وفي رواية لمسلم عن جابر: «كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ فلم ينهنا»<sup>(٣)(٤)</sup>. فيستفاد من هذين النصين: جوازه مطلقاً، إلا أن الإطلاق قيد بإذن الزوجة في الخبر المروي عن عمر بن الخطاب أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يعزل عن حرة إلا بإذنها»<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في: كتاب النكاح / باب العزل، فتح الباري ٣٠٥/٩، وأخرجه مسلم في: كتاب النكاح/ باب حكم العزل، صحيح مسلم شرح النووي ١٤/١٠.

(٢) انظر: فتح القدير ٤٠٠/٣، المجموع ٢٩٧/١٥.

(٣) أخرجه مسلم، واللفظ له في: كتاب النكاح / باب حكم العزل، صحيح مسلم بشرح النووي ١٤/١٠.

(٤) انظر: فتح القدير ٤٠٠/٣، المجموع ٢٩٧/١٥.

(٥) أخرجه أحمد، واللفظ له في: كتاب النكاح / باب النهي عن العزل وكراهته، وفي هذه الرواية عبد الله بن لهيعة، وهو مدلس، وقد عنعن، الفتح الرباني ٢١٨/١٦، وأخرجه ابن ماجه في: كتاب النكاح / باب العزل، قال ابن ماجه في الزوائد (في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف)، سنن ابن ماجه ١/٦٢٠.

وقد حكى الإجماع على جواز ذلك ابن عبد البر<sup>(١)</sup>، ووافق ابن هبيرة<sup>(٢)</sup>، وتعبق هذا: بأن المعروف عند الشافعية أن المرأة لاحق لها في الجماع أصلاً، ثم في خصوص هذه المسألة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير إذنها. قال الغزالي<sup>(٣)</sup> وغيره: «يجوز وهو المصحح عند المتأخرين»<sup>(٤)</sup>.

- الصورة الثانية: إذا أراد الزوج العزل ولم ترد الزوجة: لا يجوز للزوج أن يعزل عن زوجته الحرة، إلا إذا أذنت؛ وذلك استناداً للخبر المروي عن عمر بن الخطاب الأنف الذكر، ولما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(٥)</sup>.

(١) هو: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، ولد سنة: ٣٦٨ هـ. له مؤلفات، منها: التمهيد شرح الموطأ، والاستذكار، والاستيعاب في الصحابة. توفي سنة: ٤٦٢ هـ.

انظر في ترجمته: طبقات الحفاظ للسيوطي ص: ٤٣٣.

(٢) هو: يحيى بن محمد بن هبيرة، الشيباني الحنبلي، ولد سنة: ٤٩٩ هـ. له مؤلفات، منها: الإفصاح من معاني الصحاح، والعبادات الخمس على مذهب الإمام أحمد، قلده المكتفى سنة: ٥٤٤ هـ. الوزارة، وخطب بالوزير العادل.

انظر في ترجمته: الذيل عن طبقات الحنابلة ١/٢٥١.

(٣) هو: محمد بن محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي، ولد سنة: ٤٥٠ هـ. له مصنفات كثيرة، منها: المستصفى في الأصول، والوسيط، والوجيز، وغيرها، توفي سنة: ٥٠٥ هـ.

انظر في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى ٤/١٠١.

(٤) انظر: فتح الباري ٩/٣٠٨، المجموع شرح المذهب ١٥/٢٩٧.

(٥) رواه مالك في الموطأ ١/٤٦٤، الأفضية باب القضاء في المرفق من حديث يحيى المازني عن رسول الله ﷺ مرسلأ به، ورواه ابن ماجه ٢/٧٨٤ برقم: ٢٣٤٠، الأحكام باب من بنى في حقه ما يضر بجاره من حديث عبادة بن الصامت به، وفي الزوائد في حديث عبادة هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه منقطع؛ لأن إسحاق بن الوليد قال عنه الترمذي وابن عدي لم يدرك عبادة بن الصامت، وقال البخاري: لم يلق عبادة. ورواه البيهقي ٦/٦٩ الصلح / باب لا ضرر ولا ضرار من حديث أبي سعيد به، وقال البيهقي: تفرد به عثمان بن محمد عن الداروردي وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/٨٥ برقم: ٢٥٠ طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

(٦) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ٥/٢٦٢.

وجه الدلالة: في العزل تفويت لحق الزوجة من الاستمتاع من زوجها، والتلذُّذ بمعاشرته، وهذا يُلحق الضرر بها<sup>(١)</sup>.

ولأن عدم العزل من حقها، وقد تزوّجت بغية تحقيق أهداف مشتركة، منها الولد، فنقض هذه الأهداف أو الرغبة عن تحقيقها، أو العزوف عنها، يحتاج إلى الإرادتين، كما احتاج العقد إليهما؛ وهذا الرأي هو رأي المالكية<sup>(٢)</sup>، وأكثر الحنفية<sup>(٣)</sup>، وبعض أصحاب الشافعي<sup>(٤)</sup>، وبعض أصحاب أحمد<sup>(٥)</sup>.

وقال بعض الفقهاء: إنه يستحب الاستئذان ولا يجب، وهو قول للشافعية<sup>(٦)</sup>، ورأي للحنفية<sup>(٧)</sup>؛ والأول هو الأرجح، لحديث عمر وابن عباس، ولما ذكرناه من تعليل.

- الصورة الثالثة: إذا أرادت الزوجة ذلك ولم يرد الزوج، ففي هذه الحالة لا يجوز أيضاً؛ لأنه إذا لم يجز للزوج ذلك إلا بإذنها، فكذلك لا يجوز ذلك إلا بإذنه وإرادته ورغبته؛ وهذا الرأي هو رأي جمهور الفقهاء<sup>(٨)</sup>.

وقال الزيدية<sup>(٩)</sup>: «يجوز للمرأة أن تفعل بنفسها ما يمنع الحبل، وإن لم يرضَ

(١) انظر: كشف القناع ١٨٩/٥، المغني لابن قدامة ٢٤/٧، فتح الباري ٣٠٨/٩.

(٢) انظر: أسهل المدارك شرح إرشاد السالك ١٢٩/٢، الكافي في فقه أهل المدينة ٥٦٣/٢.

(٣) انظر: فتح القدير ٤٠١/٣، تبين الحقائق ١٦٦/٢.

(٤) انظر: المجموع شرح المذهب ٢٩٧/١٥، صحيح مسلم شرح النووي ٩/١٠.

(٥) انظر: كشف القناع ١٨٩/٥، المغني ٢٤/٧.

(٦) انظر: المجموع ٢٩٧/١٥.

(٧) انظر: البحر الرائق ٢٣٣/٨.

(٨) انظر: حاشية ابن عابدين ١٦٧/٣، مواهب الجليل شرح مختصر خليل ٤٧٧/٣، المجموع ٢٩٦/١٥، الإنصاف

٣٨٣/١

(٩) انظر: التاج المذهب ٧٨/٢.

زوجها؛ لأنه لم يثبت له حق حملها إلا بعد وجوده». والراجح هو رأي الجمهور؛ قياساً على الصورة الثانية؛ ولأن للزواج أهدافاً منها الولد، فليس للمرأة أن تستبد بالرأي، فتمنع بعض الأهداف أو تعطلها.

## الترجيح

الراجح هو رأي جمهور الفقهاء؛ وهو الرأي الثالث؛ وذلك:

أ- لرجحان أدلته.

ب- أمّا الحديث الذي أورده ابن حزم<sup>(١)</sup> وفيه: (ذلك الوأد الخفي...): فقد عارضه ماروي عن أبي سعيد الخدري، قال: قالت اليهود العزل المؤؤودة الصغرى، فقال النبي ﷺ: «كذبت اليهود إن الله عز وجل إن أراد أن يخلق شيئاً لم يستطع أحد أن يصرفه»<sup>(٢)</sup>.

كما عارضه الأحاديث التي ذكرناها آنفاً، التي تجيز ذلك؛ ولذلك وجدنا جمهور الفقهاء يجيزون العزل برضا الزوجين.

(١) هو: أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ولد سنة ٣٨٤ هـ، وكان شافعي المذهب، يناضل الفقهاء على مذهبه، ثم صار ظاهرياً، فوضع كتبه فيه إلى أن مات.

من مؤلفاته: الفصل بين أهل الأهواء والنحل، والمحلى، وطوق الحمامة وغيرها. توفي سنة: ٤٥٦ هـ.

انظر في ترجمته: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٧٧/٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند في: كتاب النكاح / باب الرخصة في العزل. الفتح الرباني ١٦/٢٢٠، وأخرجه أبو داود في سننه: كتاب النكاح / باب ما جاء في العزل. عون المعبود ٦/٢١٣، وأخرجه الترمذي في سننه في: كتاب النكاح / باب ما جاء في العزل ٣/٤٣٣، قال ابن حجر في بلوغ المرام ص: ١٨٩: (رواه أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي ورجاله ثقات)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/٢٩٧: (رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح، خلا إسماعيل ابن سعيد وهو ثقة)، ورواه البزار بلفظ آخر وفيه يوسف بن وردان وهو ثقة، وقد ضعف، وبقية رجاله ثقات. ١ هـ.

وبعد هذا العرض الموجز لآراء العلماء في العزل؛ فقد تبين لنا: أن رضا الزوجين شرط في العزل عند جمهور الفقهاء، ومن ثم فإنه يشترط رضا الزوجين في إجراء التلقيح الصناعي الداخلي قياساً على العزل.

وأيضاً: فإن التلقيح الصناعي كعمل طبي يقع على الزوجة، فإن رضاها يبدو ضرورياً، فالأعمال الطبية بوجه عام تقتضي قبل إجرائها موافقة المريض.

قال الإمام ابن قدامة: (وإن ختن صبياً بغير إذن والده، أو قطع سلعة من إنسان بغير إذن، أو من صبي بغير إذن والده وفسرت جنايته ضمن؛ لأنه قطع غير مأذون فيه، وإن فعل ذلك الحاكم أو من له ولاية عليه، أو فعله من أذنا له، لم يضمن؛ لأنه مأذون فيه شرعاً<sup>(١)</sup>).

فأشار -رحمه الله- إلى اعتبار إذن المريض في قوله: (أو قطع سلعة من إنسان بغير إذنه)، وأشار إلى إذن الولي الخاص بقوله: (وإن ختن صبياً بغير إذن وليه)، أو (من صبي بغير إذن وليه)، وأشار إلى اعتبار إذن الحاكم وهو الولي العام بقوله: (وإن فعل ذلك الحاكم...) ثم أوجب الضمان في سرية القطع إذا وقع من دون إذنهم كل بحسب ولايته؛ وعلل إيجاب الضمان بكونه قطعاً غير مأذون فيه، فنزله منزلة القطع المبتدأ على وجه الجنائية<sup>(٢)</sup>.

ومما يدل على اعتبار الفقهاء -رحمهم الله- لهذا الشرط ما نصّوا عليه: من أن الطبيب لا يجوز له أن يجبر المريض إذا استأجره لقلع ضرسه أو سنه الوجعة، ثم امتنع المريض من تمكينه من فعل الجراحة، مع وجود الألم.

(١) المغني والشرح الكبير ١٢١/٦.

(٢) انظر: أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، للدكتور محمد بن محمد المختار الشنقيطي ص: ١٠٩-

قال الخطيب الشربيني<sup>(١)</sup>: (... فإن لم تبرأ أي السن الوجعة ومنعه من قلعتها لم يجبر عليه)<sup>(٢)</sup>.

ولا يشذ التلقيح الصناعي عن هذه القاعدة، فهو أي التلقيح الصناعي وسيلة لعلاج العقم، والتغلب على آثاره، يخضع لمقتضيات المهنة الطبية وأدابها.

أمَّا بالنسبة لموافقة الزوج: فإن كافة المرافق المتخصصة في إجراء عمليات التلقيح الصناعي تتطلب ضرورة موافقة الزوج على عملية تلقيح زوجته موافقة صريحة ومكتوبة، ولكن هناك أي نص قانوني حتى الآن يشترط موافقة الزوج؛ ومن ثم فإنه يجب على كافة المراكز التي تقوم بإجراء التلقيح الصناعي في الدول الإسلامية أن تنص صراحةً على هذا الشرط، وأن تجعله ضمن قوانين المهنة الطبية<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان رضا الزوجين يعتبر شرطاً جوهرياً لإجراء عملية التلقيح الصناعي، قياساً على العزل، فإن رفض أحد الزوجين أو كليهما لعملية التلقيح يؤدي إلى استحالة إجرائها، وإن كان يبدو بعيداً رفض أحد الزوجين أو كليهما لذلك، ولكن ما هو الحل إذا تم التلقيح بالرغم من عدم موافقة أحدهما؟ يجب أن نفرّق - في هذه الحالة - بين أمرين:

#### الأمر الأول: عدم موافقة الزوجة

قد يحدث التلقيح دون رغبة الزوجة، ودون موافقتها، فقد يحدث التلقيح تحت تأثير الإكراه المادي أو الأدبي، أو حتى عن طريق الغش، فقد يكون الزوج عقيماً ويرغب في الإنجاب لسبب أو لآخر، فيخفي عجزه عن زوجته، فيلجأ إلى الغش والخداع لإجراء عملية التلقيح.

(١) هو: محمد بن محمد الخطيب الشربيني، وقيل محمد بن أحمد القاهري الشافعي، تولى الإفتاء والتدريس، وشرح كتاب المنهاج والتنبيه، وتوفي سنة: ٩٧٧ هـ. انظر في ترجمته: شذرات الذهب لابن العماد ٢٨٤/٨.

(٢) مغني المحتاج ٣٢٤/٢، وانظر: روضة الطالبين للنووي ٣١٥/٢.

(٣) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٨٢-٨٤.

ويجب أن نعرف ابتداءً: أن هذا الإكراه مادياً كان أو أدبياً لا يؤثر على نسب الطفل لأبويه، فالطفل ابن لهما شرعاً، والعلاقة الجنسية التي تمت تحت إكراه الزوجة، لا تمنع من نسب الولد لأبويه، إذا حدث الحمل نتيجة لهذه العلاقة.

لكن هل في الأمر جريمة يعاقب عليها الزوج؟ لا يمكن القول بوجود جريمة اغتصاب؛ إذ إن من أركان جريمة الاغتصاب؛ فعل الوقاع أو الاتصال الجنسي الكامل، أي: إيلاج الرجل عضو التذكير في فرج المرأة، وهو ما لا يتوافر في التلقيح الصناعي الذي يقتصر على حقن النطفة في رحم المرأة، فضلاً عن أن الاغتصاب لا يكون بين زوجين.

أمَّا بالنسبة لجريمة هتك العرض، فهي تختلف عن جريمة الاغتصاب، من حيث إن الاغتصاب لا يكون تاماً إلا بإيلاج عضو التذكير في فرج الأنثى، أمَّا هتك العرض فيكفي فيه لمس عورة شخص أو الكشف عنها؛ ولذلك تقول محكمة النقض المصرية: إن هتك العرض هو كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجني عليه وعوراته، ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية، ولا يشترط لتوافره قانوناً أن يترك الفعل أثراً بجسم المجني عليه<sup>(١)</sup>.

وبالتالي يمكن القول: بتوافر الركن المادي لجريمة هتك العرض، وهو قيام الجاني بالكشف عن عورة المجني عليها وملاستها، وهو أمر متحقق في حالة تلقيح الزوجة تلقيحاً صناعياً رغماً عنها؛ إذ يترتب على ذلك حتماً كشف عورتها وملاستها بما يخدش حياءها.

ولا ريب أن الطبيب الذي أجرى عملية التلقيح يُعد مسؤولاً جنائياً أيضاً مع الزوج، لا بوصفه شريكاً فقط، وإنما بوصفه فاعلاً أصيلاً مع الزوج، وللزوجة الحق في الرجوع بالتعويض المالي على كل منهما<sup>(٢)</sup>.

(١) حكم محكمة النقض الصادر في ١٦ مارس سنة: ١٩٩٠ م.

(٢) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة، ص: ٨٤-٨٦.

أمّا شرعاً: فيجب أن يعاقب عقوبة تعزيرية رادعة لمثله وأمثاله.

إن الزوج قد يبالغ في غشه وخداعه، فيقدم لزوجته سائلاً منوياً لرجل آخر؛ وذلك ليخفي عقمه الدائم، فيتم التلقيح بنطفة رجل آخر غير الزوج، وهذا أخطر من سابقه بكثير.

ذلك لأن الطفل لا ينتمي للأب حقيقة، فهو إذن ابن غير شرعي، لكن هل يستطيع الزوج بعد ذلك أن ينكر نسبه؟ لا ريب أن الطفل ليس ابنه حقيقة، لكنه قبل بذلك ووافق عليه باختياره، وموافقة الزوج هنا قد تفسر على أنها إقرار بالنسب قبل ولادته، وهو إقرار ضمني، ولكن الزوج قد يعدل عن موقفه، ويرغب في إنكار نسب الولد بعد ولادته؛ وذلك بملاعنة<sup>(١)</sup> زوجته مثلاً، ولا ريب أن الزوج يستطيع أن يثبت بسهولة أن الطفل ليس ابنه في الحقيقة، لكن هل إقراره قبل الولادة يمنع من نفي النسب بعد ذلك؟

تتوقف الإجابة على تحديد ميعاد الإقرار، فأبو حنيفة يرى: أن ميعاد نفي الولد يكون بعد الولادة مباشرة، أو بعدها بيوم أو يومين، أو نحوهما إلى سبعة أيام مدة التهنئة بالمولود عادة، فإن نفاه بعدئذ لا ينتفي.

وقال الصحابيان<sup>(٢)</sup>: يتقدّر نفي الولد بأكثر مدة النفاس، وهي أربعون يوماً<sup>(٣)</sup>.

(١) مشتق من اللعن؛ لأن كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة، إن كان كاذباً، وهو شهادات مؤكدة بإيمان من الجانبين، مقرونة بلعن وغضب، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع - لابن قاسم النجدي ٢٩/٧.

(٢) هما: أبو يوسف، ومحمد بن الحسن.

وأبو يوسف هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، أبو يوسف، أخذ الفقه عن الإمام أبي حنيفة، وهو أول من خوطب بقاضي القضاة، ولد سنة ١١٣ هـ. من أشهر مصنفاة: كتاب الخراج، مات ببغداد سنة ١٨٢ هـ. انظر في ترجمته: طبقات الفقهاء لطاش كبرى زادة ١٥/٢.

ومحمد بن الحسن هو: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء، صاحب أبي حنيفة وعنه أخذ الفقه، ثم عن أبي يوسف. من مصنفاة: الجامع الكبير والصغير، وغيرهما. ولد سنة ١٢٥ هـ، وقيل غير ذلك، ومات بالري سنة ١٨٩ هـ. انظر في ترجمته: وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٣٢٤ ترجمة رقم: ٥٣٩.

(٣) انظر: بدائع الصنائع ٣/٢٤٦-٢٤٨، واللباب شرح الكتاب ٣/٧٩.

ويرى المالكية: أن ينفي الولد قبل وضعه، فإن سكت ولو يوماً بلا عذر حتى وضعته سقط حقه في النفي<sup>(١)</sup>.

ويرى الشافعية والحنابلة: أن نفي الولد يكون في أثناء الحمل، أو بعد الولادة مباشرة، فإن أضر بلا عذر، أو قبل التهنئة بالمولود، سقط حقه في النفي؛ لأن التأخر يتضمن الإقرار به، فإن قال: لم أعلم بالولد، أو أضر النفي لعذر، كحبس ومرض وغيبة وحفظ مال؛ لم يسقط نفيه<sup>(٢)</sup>.

### الأمر الثاني: عدم موافقة الزوج

يمكن تصور عدم موافقة الزوج على التلقيح من الناحية العملية في حالين:

**الأول:** أن يتم الحصول على نطفة الزوج بالتواطؤ بين الزوجة والطبيب؛ وذلك بإقناعها أن الحصول على نطفته ليس بفرض التلقيح، ثم يقوم الطبيب بتلقيح الزوجة بها.

**الثاني:** أن تحصل الزوجة على نطفة رجل آخر، وتجرى عملية التلقيح وتخفيها عن الزوج.

**أما بالنسبة للحال الأول:** فإن الزوج لا يستطيع شرعاً أن ينكر نسب الولد له، طالما أن شروط النسب بالفراس قد توافرت، فالطفل من صلبه وهو أبوه الحقيقي، ومن ثم فدعوى الإنكار لن تقبل.

**أما بالنسبة للحال الثاني:** فالزوج يستطيع أن ينكر نسب الولد، ودعوى الإنكار هنا ستكون مقبولة، فالطفل ليس ابنه، ويجب أن يحدث النفي للولد في الميعاد المحدد على حسب ما بينا آنفاً<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الشرح الصغير ٢/٦٦٠-٦٦٤.

(٢) انظر: مغني المحتاج ٣/٣٧٣، ٣٨١، ٣٨٢، والمغني ٧/٤١٦، ٤١٧، ٤٣٩.

(٣) انظر: أقوال العلماء في هذه المسألة، ص ١٠٩، ١١٠ من هذا الكتاب.

أمّا إذا لم ينفه في الميعاد المقرّر: فإن سكوته يُعدّ إقراراً بالنسب منه، ولو نفاه بعد ذلك لا ينتفي نسبه<sup>(١)</sup>.

لكن هل تُعدّ الزوجة في هذه الحالة قد ارتكبت جريمة الزنا؟

الفرض أن الزوجة قد تم تلقيحها بنطفة رجل أجنبي دون علم الزوج الذي خدعته زوجته وغشته، ولا شك أن الزوجة هنا آثمة شرعاً؛ لأن الشريعة الغراء تحرّم على المرأة أن تنسب إلى زوجها من تعلم أنه ليس منه.

قال الله تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ۖ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ۚ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ قَوْلِكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ ۖ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ۗ ﴿٤﴾ أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَاكُمْ ۚ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ ۚ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۚ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۗ ﴿٥﴾ ﴿٢﴾ .

أمّا بالنسبة لجريمة الزنا: فقد يقال بوجودها على أساس أنه قد وقع انتهاك لجسد المرأة؛ وذلك بإقدامها على عملية التلقيح دون علم زوجها وبنطفة رجل أجنبي عنها، لكن هذا القول غير صحيح؛ لأن جريمة الزنا تقتضي شرعاً وجود اتصال جنسي بين الزوجة ورجل آخر غير الزوج، وهذا الأمر غير متوافر فيما نحن بصدده؛ ومن ثم فليس للزوج أن يلاحق زوجته بدعوى الزنا.

يقول الدكتور يوسف القرضاوي: (فإنه يحرم ما يعرف بالتلقيح الصناعي، إذا كان التلقيح بغير نطفة الزوج؛ بل ويكون في هذه الحالة كما قال الإمام الأكبر الشيخ شلتوت -رحمه الله-: جريمة منكّرة وإثماً عظيماً يلتقي مع الزنا في إطار واحد، جوهرهما واحد، ونتيجتهما واحدة، وهي وضع ماء رجل أجنبي قصداً في حرت ليس

(١) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة، ص: ٨٩-٩٠.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٤-٥.

بينه وبين ذلك الرجل عقد ارتباط بزوجية شرعية يظلها القانون الطبيعي، والشريعة السماوية، ولولا قصور في صورة الجريمة، لكان حكم التلقيح في تلك الحالة هو حكم الزنا الذي حدّته الشرائع الإلهية، ونزلت به كتب السماء.

وإذا كان التلقيح البشري بغير ماء الزوج على هذا الوضع، وبتلك المنزلة، كان بلاشك أفظع جرماً وأشد نكراً من التبني، فإن ولد التلقيح يجمع بين نتيجة التبني المذكور، وهي إدخال عنصر غريب في النسب، وبين خسة أخرى، وهي التقاؤه مع الزنا في إطار واحد تنبوعه الشرائع والقوانين، وينبوعه المستوى الإنساني الفاضل، وينزلق به إلى المستوى الحيواني الذي لا شعور فيه للأفراد برباط المجتمعات الكريمة<sup>(١)</sup>.

ولهذا يجب على جميع الدول الإسلامية أن تسن عقاباً تعزيراً لمن يقدم على هذا العمل الشنيع، أي: تلقيح الزوجة بنطفة رجل أجنبي، والأفضل أن ينص على ضرورة موافقة كل من الزوجين موافقة صريحة ومكتوبة.

#### الشرط الثالث، أن يتم التلقيح خلال الحياة الزوجية

اشترط فقهاء الإسلام لإجراء التلقيح الصناعي الداخلي أن يتم بين زوجين في حال قيام عقد الزوجية، أمّا إذا انتهى عقد الزوجية بموت أو طلاق، فلا يحل ذلك؛ لأن الإنجاب الصناعي لا يجوز أن يختلف في شيء اللهم إلا في وسيلة التلقيح عن الإنجاب الطبيعي، فيجب أن يحدث خلال الحياة الزوجية، فإذا انتهت الحياة الزوجية بالوفاة أو الطلاق، استحال حدوث الحمل؛ سواء كان حملاً طبيعياً، أو عن طريق التلقيح الصناعي.

لكن الحمل عن طريق التلقيح الصناعي يثير بعض الصعوبات، ويرجع السبب في ذلك إلى أن إجراء عملية التلقيح الصناعي تستغرق بعض الوقت، وقد يتوفى الزوج، أو يحدث الطلاق في تلك الفترة، كما أنه يمكن الاحتفاظ بنطفة الرجل مدة طويلة

(١) الحلال والحرام في الإسلام، ص: ٢١٩.

في البنك؛ وذلك بغرض استعماله في تلقيح زوجة الرجل صاحب النطفة في الوقت الذي يختاره الزوجان بعد ذلك، وقد يتوفى الزوج قبل إجراء عملية التلقيح، فيحصل إشكال خطير وهو عن مدى مشروعية إجراء التلقيح الصناعي بعد وفاة الزوج، أو بعد الطلاق، وهل يحق للزوجة أن تطالب بإجراء التلقيح بنطفة زوجها المتوفى؟

أقول: لا يجوز تمكين الزوجة المتوفى عنها زوجها، أو المطلقة من إجراء التلقيح بنطفة زوجها المتوفى أو المطلق لأن:

١- علماء الإسلام قد اشترطوا لإجراء التلقيح الصناعي الداخلي كما سبق أن يتم في حال قيام عقد الزوجية.

٢- أن الطفل على فرض حدوث الحمل لن يرث أباه الذي توفي قبل حدوث الحمل؛ لأن جمهور الفقهاء<sup>(١)</sup> غير المالكية<sup>(٢)</sup> يشترطون لإرث الحمل شرطين: الأول: أن يثبت وجوده حياً عند موت مورثه.

الثاني: أن يولد حياً، ولو مات بعد دقائق كي تثبت أهليته للتملك.

ومن ذلك يتضح: أن الجنين لا يستحق من الإرث عند ولادته حياً، إلا إذا تيقن وجوده في بطن أمه وقت وفاة المورث حقيقة وحكماً (المفقود)، ومن المعروف هنا: أن الزوج قد توفي قبل حدوث الحمل، ومن ثم فلا يرث هذا الحمل.

وأخيراً فإن السماح للأرملة بالتلقيح بنطفة زوجها المتوفى يؤدي إلى أن يتحوّل التلقيح الصناعي من وسيلة لعلاج عقم الزوجية إلى مجرد وسيلة لإشباع رغبة الأم لإحياء ذكرى زوجها، حتى ولو كان ذلك على حساب الشرع والأخلاق والآداب<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الباب شرح الكتاب ٤/١٩٩، الرحيبة في الفرائض ص: ٧٨-٧٩، المغني لابن قدامة ٦/٣١٣.

(٢) يرى المالكية: أن التركة لا تقسم حال وجود الحمل، ويعد الحمل سبباً يوقف به المال إلى الوضع، فتوقف قسمة التركة إلى الولادة أو اليأس من الولادة؛ لأن في القسمة تسليطاً للورثة على أخذ المال والتصرف به، وفي استرداد الحمل لحقه منهم خطر. انظر: القوانين الفقهية لابن جزي، ص: ٣٩٥.

(٣) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة ص: ٩٦-٩٧.

الشرط الرابع: أن يكون المقصود من التلقيح الصناعي مكافحة عقم الزوجية

يُعد التلقيح الصناعي وسيلة لعلاج عقم الزوجية، فالعقم يُعد مرضاً يجوز التداوي منه، وقد بينّا فيما سبق<sup>(١)</sup> مشروعية التداوي.

ويجب أن يرتبط التلقيح الصناعي من حيث وجوده بهذا الهدف، ولا يجوز أن يخرج عنه بأي حال من الأحوال، أمّا إذا كان الهدف من التلقيح الصناعي هو تحسين النسل، فهذا لا يجوز.

الشرط الخامس: أن يكون التلقيح الصناعي هو الوسيلة الوحيدة الممكنة للإنجاب

سبق القول إن العقم يُعد مرضاً بالمعنى الواسع لهذا المصطلح، كما بينّا مشروعية العلاج من العقم، وتأسيساً على ذلك فإنه لا يجوز أن يلجأ الزوجان إلى التلقيح الصناعي، إلا إذا استنفذت كافة الوسائل الأخرى الممكنة لعلاج العقم.

وإذا كان التبني غير جائز شرعاً، ولا يثبت به النسب، ولو كان الولد المتبني مجهول النسب؛ لقوله تعالى: ﴿...وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ الَّتِي تَظْهَرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴿٤﴾ أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاخْزَنُوا فِي الَّذِينَ وَمَوْلَيْكُمْ...﴾ الآية<sup>(٢)</sup>. فإن التلقيح الصناعي يصبح بالشروط السالفة الذكر بديلاً مشروعاً للتبني لإشباع عاطفة الأمومة والأبوة، وهو بديل أفضل بكثير من التبني؛ ذلك لأن ثمرة التلقيح الصناعي تكون من صلب الأبوين، على عكس التبني الذي ينسب فيه الرجل لنفسه ولداً يعرف أنه ليس ابنه<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع: ص ٣٨ من هذا الكتاب.

(٢) سورة الأحزاب، الآيتان: ٤-٥.

(٣) انظر: الإنجاب الصناعي للدكتور محمد المرسي زهرة، ص: ١٠٠، ١٠١.